الضمان الاجتماعي

مجلة دورية بموضوع – الخدمات والرفاه الاجتماعي

من إصدار مؤسسة التأمين الوطني

القدس، تموز 2015
كراس 97

60 العرب في المهن الطبية والرفاه في إسرائيل: نظرة إثنية وجندرية إلى التمثيل والتشغيل

أريئيلة بوبر - جفعون،[1] ياعيل كيشت[2] وعيدو ليبرمان2

تعاني الأقليات الإثنية، في العديد من الدول، من نقص التمثيل في المهن ومجالات العمل الصحية. يزيد التنوع الإثني في مجال العناية بالصحة من احتمالات الوصول إلى علاج لائق من الناحية الثقافية، والذي تبين أنه يقلص الفجوات في مجال الصحة. في إسرائيل، هنالك فجوة في مجال الصحة بين مجتمع الأكثرية اليهودية ومجتمع الأقلية العربية. ومع ذلك، يبدو أن الكثير من المتعلمين العرب يتجهون إلى العمل في مجالات الصحة والرفاه. في هذا السياق، رغبنا بفحص الجوانب الإثنية والجندرية المتعلقة بتمثيل وتشغيل العرب في إسرائيل في مجالات الصحة والرفاه عموما، ومهنة الطب خصوصا، والتعرف على نتائجها. قمنا في بحثنا هذا بالدمج بين طرق البحث الكمي والبحث الكيفي (الجودة). فحصنا نسب العرب العاملين في مجالات الصحة والرفاه من مجمل معطيات الاستطلاع الاجتماعي (2011) ونسب العرب من بين مجمل معطيات استطلاع القوى العاملة (2011). من أجل أن نتعرف على وجهات نظر وتجارب الأطباء من أبناء الأقلية العربية، قمنا بإجراء عشر مقابلات معمقة نصف مدمجة مع أطباء عرب يعملون في مستشفيات حكومية في مدن مختلطة في إسرائيل (حيفا والقدس). تظهر النتائج أنه على الرغم من أن المهن الطبية ومهن الرفاه تعتبر مجالات مفضلة لدى المجتمع العربي في إسرائيل، إلا أن هذا المجتمع يعاني من نقص في التمثيل في هذه المجالات. ينبع هذا النقص في التمثيل من النقص الحاد في تمثيل النساء العربيات، سواء بالمقارنة مع النساء اليهوديات أو بالمقارنة مع الرجال العرب، الذين يحظون بتمثيل جيد في مجال الطب. خلال المقابلات مع الأطباء العرب، برزت دوافع اختيارهم للعمل في مجال الطب. على الرغم من أن هنالك الكثير من النساء العاملات في المهن الطبية والرفاه، إلا أن هنالك الكثير من الإسقاطات الصحية، الاقتصادية والثقافية البعيدة الأمد، الناتجة عن نقص تمثيل النساء العربيات في مجال الطب.

1 الكلية الأكاديمية دافيد يالين، القدس.
2 الكلية الأكاديمية الجليل الغربي.

خطة الدفعات المشروطة كعنصر أساسي في السياسات الاجتماعية[1]

طال ليفي[2] وآريي ملنيك[3]

برامج الدفعات المشروطة هي شكل من أشكال المساعدة الاجتماعية الأساسية في دول أمريكا اللاتينية، وهي تشمل أكثر من 120 مليون شخص في 18 دولة. البرامج متنوعة، لكنها تشترك في سمة أساسية واحدة: تقديم الدفعات، أو الأموال النقدية، على أساس تصرفات الأطفال الموثقة في مجالات التربية والصحة. وكما يشير الاسم، البرامج المشروطة، فإن خدمات الرفاه توفر للعائلات الفقيرة منحا مالية، شريطة أن تلتزم بمتطلبات محددة تتعلق بتربية أطفالهم وبصحتهم. في هذا المسح، سنقوم بتحليل المحاولات في عدة دول، سنتعرف على عدة مميزات أساسية لهذه البرامج، وسنقترح تحليلا أوليا لعدد من المشاكل التطبيقية المتعلقة بها. سنركز على المتطلبات المتعلقة بالميزانية على المستوى الوطني وعلى الأسس التشغيلية لهذه البرامج، مثل إيجاد، قياس وتقييم الفئات السكانية المستحقة.

---

1 نشكر المرحوم خوزي جوميز دي ليون (Jose Gomez de Leon), مؤسس برنامج PROGRESA/Oportunidades في المكسيك. كما نشكر المشاركين في جلسة سياسات الرفاه التي تم عقدها خلال المؤتمر الخامس لـ ESPANET – منتدى بحث السياسات الاجتماعية في إسرائيل بموضوع "سياسات الرفاه ومواجهة تحديات اللامساواة، الفقر والإقصاء". شكر لميري أندفلير، لفلورا دافيدوفيتش، وليونتان أنسون على الملاحظات المفيدة. شكر خاص للحكام من مجلة الضمان الاجتماعي، الذين ساهمت ملاحظاتهم في تحسين مضمون المقالة. نحن فقط المسؤولون عن الأخطاء المتبقية.

2 مدرسة العمل الاجتماعي، جامعة حيفا.
3 مدرسة الاقتصاد، جامعة حيفا.

العمل الاجتماعي: الاعتبارات عند اختيار المهنة والأفضليات المهنية لدى الطلاب في برنامج التحول المهني بالمقارنة مع طلاب البرنامج العادي

أهوفا إيفن - زوهر[1] وعطيرت جافريتش - ميدان[2]

كان الهدف من البحث هو محاولة التعرف على الاعتبارات التي تؤدي إلى اختيار مهنة العمل الاجتماعي، وما هي الأفضليات المهنية لدى الطلاب الذين يتعلمون هذه المهنة ضمن برنامج التحول المهني، في ظل العرض الآخذ بالازدياد الذي تقدمه هذه البرامج التعليمية. في البحث، تم أيضا فحص العلاقة بين نشاطات مجمل الطلاب في إطار التأهيل العملي خلال فترة التعليم وبين تفضيلاتهم المهنية للعمل في المستقبل من حيث أنواع المجتمعات والخدمات. أجري البحث على 56 طالبا من برامج التحول المهني حيث تمت مقارنتهم بـ 69 طالبا يتعلمون ضمن برنامج التعليم العادي في سنتهم التعليمية الأخيرة.

تشير النتائج الأساسية إلى أن الطلاب الذين يتعلمون ضمن برامج التحول المهني أولوا أهمية أكبر للاعتبارات المتعلقة بالتطور الشخصي، الاكتفاء الذاتي والاهتمام. أما الطلاب الدارسين ضمن البرامج العادية، فقد أولوا - مقارنة بهم - أهمية كبرى للاعتبارات المتعلقة بشروط العمل. كذلك، تبين وجود فروق بين المجموعتين بالنسبة للأفضليات المهنية في ما يتعلق بأنواع المجتمعات، الخدمات والأوساط. كما يتبين أن نسبة أكبر من الطلاب الدارسين ضمن برامج التحول المهني أعربوا عن نيتهم العمل في المجال عند إنهاء التعليم.

الخلاصة الأساسية للبحث هي أنه من الواجب فحص برامج التعليم في مسار التحول المهني بصورة معمقة، سواء على المستوى النظري أو على المستوى العملي، وذلك من أجل ملاءمتها للاحتياجات الميدانية، ولتعريف الطلاب الذين يتعلمون فيها على المضامين الآنية المتعلقة بالعمل الاجتماعي.

---

1 مدرسة العمل الاجتماعي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أريئيل.
2 مدرسة العمل الاجتماعي على اسم لويس وجابي وايسفيلد، جامعة بار إيلان.

تطور بحث السياسات الاجتماعية في إسرائيل[1]

جوني جال[2] وروني هولر2

لقد مر بحث السياسات الاجتماعية في إسرائيل بعدة تحولات شديدة الأثر، سواء منذ خطواته الأولى على امتداد سنوات الـ 50 من القرن الماضي، أو منذ بدء سنوات الـ 70، وهي الفترة التي تم خلالها القيام بالخطوات الجدية الأولى باتجاه مأسسته كمجال بحث أكاديمي. اعتمادا على التوجه النظري الذي يرى بالمنظومة العلمية حلبة اجتماعية، يحاول هذا البحث فحص التوجهات التي تميز هذا التطور، كما تنعكس من خلال المنشورات في المجلات المختصة، الإسرائيلية والدولية، خلال السنوات الـ 40 الماضية. تشير النتائج إلى أنه خلال هذه الفترة، تحول مجال بحث السياسات الاجتماعية إلى مجال أكاديمي "نشط"، وأنه بالإمكان تمييز عدة توجهات أساسية تتطرق إلى الجوانب المؤسساتية وكذلك إلى الجوانب العملية المتعلقة بهذا التطور.

---

1 تم نشر المقال: The development of social policy research in Israel بالأصل فى مجلة *Israel Affairs*, العدد 20 (4), صفحة 452-469, كما تم نشر ترجمته إلى اللغة العبرية بمصادقة من دار النشر Taylor & Francis Ltd, www.tandfonline.com. نحن نشكر د. عوفر أريان وكذلك حافا ريمون على الترجمة المهنية والموثوقة.

2 مدرسة العمل الاجتماعي والرفاه المجتمعي على اسم باول برافالد، الجامعة العبرية في القدس.

فحص تأثير السياسة الاقتصادية على مستوى رفاه الاقتصادات المنزلية خلال العقد الأخير[1]

يوفال مازار[2]

وفقا لما تم توثيقة من خلال الكثير من الأبحاث والتقارير، فقد قامت الحكومات الإسرائيلية خلال العقد الأخير بتغيير سياساتها في مجالات الرفاه والضرائب، بحيث قللت تدخلها في مجالات تقليص اللامساواة في تقسيم المدخولات في السوق الاقتصادية. عكس هذا التغيير السياسة الحكومية المعلنة، والتي ترمي إلى تخفيف العبء الاقتصادي عن دافعي الضرائب، وتفريغ الموارد للوسط التجاري من خلال تشجيع الخروج إلى العمل. هكذا انخفض وزن المصاريف الجماهيرية المدنية، بين السنوات 2001-2010، بنحو 3.5 بالمائة، وبموازاة ذلك انحفض عبء الضرائب من خلال خفض نسب الضرائب المباشرة. بالمجمل، انخفض تأثير الحكومة على تقسيم المدخولات في السوق الاقتصادية بنحو الثلث. أظهر البحث الحالي أن هذه السياسة أثرت إيجابا على ذوي الدخل العالي والمتوسط، وأثرت سلبا على ذوي الدخل المنخفض. كلما ازدادت الفائدة التي جنتها الاقتصادات المنزلية من المصاريف الحكومية في المجالات الاجتماعية، كلما تلاشى الفرق بين خمسيات الدخل المختلفة من حيث تأثير سياسات الحكومة على رفاهها. بالإضافة إلى ذلك، يفحص البحث إسقاطات السياسات الاقتصادية على مستوى الرفاه من خلال معادلة الرفاه النظرية التي تفترض أن مستوى الرفاه يزداد كلما ازداد الدخل ويقل كلما ازداد حجم اللامساواة. يتضح من هذه المعادلة أنه من أجل أن تنجح السياسة التي عمقت حالة اللامساواة بزيادة مجمل الرفاه أيضا، لا بد أن يؤدي تعميق اللامساواة إلى زيادة الدخل بنسبة تتراوح بين 30%-45%.

---

1 بودي أن أشكر كوبي برويدا على ملاحظاته البناءة والعملية، وجميع أعضاء شعبة الأبحاث على ملاحظاتهم. شكري الخاص لنوعا ليطمانوفيتش على المساعدة في معالجة المعطيات والنتائج.

2 خبير اقتصادي كبير، القسم الواقعي، شعبة الأبحاث في بنك إسرائيل.